انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية

د./ مسعداوي يوسف*

Abstract:

L'Algérie est engagée dans le processus d'intégration au système commercial multilatéral depuis juin 1987. l'accession de l'Algérie est devenue de fait la procédure la plus longue qu'ait connue le système.

Ainsi, l'accession à l'OMC aurai des répercutions et des conséquences à la fois positives et négatives sur les différents secteurs économiques, et plus spécifiquement sur le secteur du commerce extérieur.

Cette étude analyse les effets de l'adhésion à l'OMC sur le commerce extérieur de l'Algérie.

Les mots clés: Commerce Extérieur, **G**ATT, **O**rganisation Mondiale du Commerce (OMC), **I**mportations, **E**xportations.

ملخص:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة التجارة العالمية سوف يساعد على زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي، غير أن هذا الانضمام سيترتب عليه آثار سلبية وايجابية في مختلف القطاعات، ولعلا أهم هذه القطاعات المتأثرة هو قطاع التجارة الخارجية، حيث سيؤدي الانضمام إلى خلق الظروف المواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى السوق الجزائرية، هذا بالإضافة إلى المساهمة في إمكانية وصول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق العالمية. وفي المقابل يفرض انضمام الجزائر إلى المنظمة التجارة العالمية تحديات كثيرة تخلق ضغوطا على المنتجات الوطنية، وتتطلب الاستعداد لمواجهتها بسوق أكثر كفاءة ومنتجات أكثر تنافسية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الجات، المنظمة العالمية للتجارة، الصادرات، الواردات، الإصلاحات.

* أستاذ محاضر (أ) – جامعة البليدة 2

مقدمة:

إن الانضمام لتكتل إقليمي أصبح أمرا حتميا خصوصا بالنسبة للاقتصاديات النامية، إذ لم يعد هناك مجال للنجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية إذا بقي البلد منفردا. ورغم زيادة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج، الناتج عن زيادة حجم التجارة الخارجية الجزائرية، وتزايد أهميتها النسبية في الاقتصاد الوطني، إلا أن الجزائر لم تنضم إلى اتفاقيات الجات، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم تنوع الصادرات الجزائرية، والمتمثلة في سلعة واحدة هي النفط الخام، والذي يقع خارج الاتفاقية ولا يحتاج إلى اتفاقيات أو بروتوكولات لنفاذه في الأسواق الدولية، وله درجة عالية من الحرية والطلب، وتتحكم في تسويقه تعليمات منظمة أوبك، ومن ثم لم تكن هناك حاجة ملحة لطلب الانضمام لاتفاقية الجات، التي تضمن لأعضائها استمرار نفاذ سلعها إلى أسواق الدول الأعضاء في الاتفاقية.

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل بإمكان الجزائر النجاح في عملية الانتقال والحضور كعضو كامل الحقوق في المنظمة العالمية للتجارة ؟ علما أن الجزائر بذلت مجهودات كبيرة في جولات من المفاوضات، لتسريع وتيرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. إن العملية ليست بالبسيطة، خاصة إذا علمنا أن المخطط الجمركي المقترح من طرف الجزائر في إطار انفتاح السوق على الاقتصاد العالمي يثير إشكالا كبيرا في المفاوضات. علما أن فكرة مشروع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تحت إطار الأمم المتحدة، كانت قد طرحت من قبل وبالضبط في سنة 1990 عندما عرض وزير خارجية فنزويلا نيابة عن 15 دولة نامية الفكرة، وكانت الجزائر من بين الدول التي نادت بتبني هذا الطرح.

وتبقى مسألة الانضمام من المسائل الهامة ذات الآثار المحتملة على كافة القطاعات دون استثناء، فلا يجب أن تكون حبيسة الحكومة أو الرئاسة، لأن الأمر يتعلق بمستقبل البلاد بل أكثر من ذلك بسيادتها. وعليه فإن أن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية لن يتحقق دون مراجعة عميقة وجذرية للسياسة الاقتصادية المتبعة.

وفي هذا الإطار تتمحور إشكالية بحثنا، والتي ستمثل الإجابة عليها تفاصيل بحثنا هذا، في السؤال الجوهري التالي: **كيف يؤثر الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية؟**

1) الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة:

كانت الجزائر سباقة عن غيرها فى تقديم طلب العضوية للجات (G.A.T.T) منذ سنة 1987، لكنها لم تحصل على العضوية بحكم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التى عاشتها حتى سنة 1996 لما أعدت المذكرة المساعدة (Aide– mémoire) حول النظام الاقتصادى والتجارى الجزائرى، وقدمت طلب رسمى للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. وتسعى الجزائر من وراء طلب عضويتها للمنظمة إلى تدعيم موقعها ووضعها الاقتصادي والاجتماعى من خلال الاستفادة من مختلف المزايا والإعفاءات والتسهيلات التى تمنحها المنظمة للدول النامية.

1–1) تقديم المنظمة العالمية للتجارة:

المنظمة العالمية للتجارة هى منظمة اقتصادية وقانونية عالمية مستقلة، تعمل على تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وتقويتها من أجل تحرير التجارة العالمية، عن طريق تعديل السياسة التجارية للدول الأعضاء فيها بما يخدم النظام التجارى العالمى.

يمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة على أنها: منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية[1].
كما تسعى المنظمة إلى تحقيق بعض الأهداف الأساسية المتمثلة فى[2]:

- خلق وضع تنافسى عالمى فى التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد؛
- ضمان حصول البلدان النامية على حصة كافية فى التجارة الدولية تتناسب ومتطلبات التنمية الاقتصادية بها، من خلال تقديم مزايا خاصة وفترات انتقالية كافية لمساعدتها على التكيف مع النظام التجارى الجديد؛
- توفير البيئة العالمية المناسبة والملائمة للتنمية المستدامة والزيادة فى حجم التجارة والاستثمار؛
- إلغاء التمييز فى العلاقات التجارية وإزالة الحواجز الجمركية؛
- زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقى وذلك بتعظيم الدخل العالمى ورفع مستويات المعيشة؛
- الزيادة فى الإنتاج والتجارة العالمية والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد العالمية فى إطار التنمية المستدامة؛
- توسيع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولى وزيادة نطاق التجارة العالمية؛
- توفير الحماية للسوق الدولى من حيث إقرار معايير دولية لضبط مقاييس جودة الإنتاج؛
- وزيادة التبادل التجارى الدولى وتنظيمه على أسس وقواعد وفقا لاتفاقيات الأوروجواي.

1-2) فلسفة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تلعب المنظمة العالمية للتجارة دورا رئيسيا يتمثل في إدارة السياسات التجارية للدول الأعضاء وتؤثر في توجهاتها ومستقبلها بصورة قد تفوق الصلاحيات الممنوحة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إن مزايا العضوية في المنظمة لا تنصب على دول معينة فقط، بل تمتد لتشمل كل المجتمع الدولي، ومما لا شك فيه أن درجة الاستفادة سوف تختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة تقدمها الاقتصادي ونوع صادراتها وواردتها ومراحل التصنيع التي تمر بها.
وقد أبدت الجزائر رغبتها في الانضمام من خلال مشاركتها في دورة "أوروجواي" (1986-1994) ووقعت على الوثيقة الختامية لإعلان مراكش والقاضي بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة. والدخول تحت غطاء المنظمة العالمية للتجارة له آثار كبيرة على الدول النامية والمتقدمة معا، وذلك لأن المنظمة تسمح للدول الأعضاء بتحضير استراتيجيات تجارية جديدة في محيط أكثر استقرارا.

⊕ دوافع الانضمام:

هناك مجموعة من الدوافع التي تقف وراء رغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة والتي تعود في مجملها إلى التحولات التي طرأت على الخارطة الاقتصادية للعالم، ومنها:

- اعتبار الجزائر عضو ملاحظ سابق في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "**الجات**" وبعد ذلك عضو ملاحظ أيضا في المنظمة العالمية للتجارة، كان عاملا مشجعا ومساعدا لها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[3]؛
- إن المنظمة العالمية للتجارة تعتبر إحدى قواعد النظام العالمي الجديد ومن هنا فليس من مصلحة الجزائر البقاء في معزل عن هذا النظام؛
- لجوء الجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية – الذي هو من مبادئ المنظمة العالمية للتجارة– يعتبر تكريسا لمبادئ العولمة الاقتصادية التي تعتبر ركيزة النظام الدولي الجديد؛
- استنجاد الجزائر بصندوق النقد الدولي خلال التسعينات من القرن الماضي أجبر البلاد على حتمية الانضمام والاستفادة من قوانين المنظمة العالمية للتجارة[4]؛
- إن المنظمة العالمية للتجارة تعتبر إحدى قواعد النظام العالمي الجديد ومن هنا ليس من مصلحة الجزائر البقاء في معزل عن هذا النظام؛
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يساعد على تطوير وتحسين المنتجات المحلية –ويكون ذلك من خلال احتكاك هذه الأخيرة بالمنتجات العالمية[5]؛
- انضمام الجزائر إلى المنظمة يجعلها تستفيد من التنازلات والامتيازات التي تمنحها المنظمة لأعضائها مما يعود عليها بالفائدة ويساعد المنتجين المحليين ويشجعهم على تطوير مشاريعهم الإنتاجية؛
- توسيع ميدان المنافسة خاصة بالمشاريع القادرة على فرض منتجاتها سواء في السوق المحلية أو السوق العالمية؛
- في حالة المنازعات المتعلقة بالعلاقات التجارية، فإن الانضمام يمكن الجزائر من الاستفادة من قواعد التسوية التي حددتها المنظمة العالمية للتجارة؛

- ضمان الشراكة بين المؤسسات العالمية الكبرى والشركات الوطنية وتشجيعها على الاستثمار؛
- الاستفادة من التكنولوجيا العالية التى تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى من خلال تواجدها فى السوق المحلية مما يؤدى إلى اكتساب الخبرات، وبالتالى النهوض بالاقتصاد الوطنى؛
- وسيساهم الانضمام إلى المنظمة فى رسم وتوضيح الرؤية المستقبلية للجزائر من خلال وضع إستراتيجية تنموية بعيدة المدى وصياغة سياسة اقتصادية وتجارية محكمة بالاعتماد على الموارد المتعددة للبلاد سواء كانت بشرية أو مادية[6].

إضافة لكل ما سبق هناك دافعين رئيسين فالأول يمكن فى الأزمات المالية والاقتصادية التى مرت بها الجزائر جعلتها تبحث عن تحرير تجارتها، والثانى يرجع إلى الامتيازات التى تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدولة المنظمة إليها.

⊕ أسباب تأخر الانضمام:

من أهم الأسباب التى أدت إلى تأخر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة نجد عدة أسباب اقتصادية وسياسية يمن تلخيصها فى النقاط التالية[7]:

- غياب إستراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير والمتوسط؛
- عدم إعطاء المفاوض الجزائرى صلاحيات كبيرة وتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة، وتغليب الاعتبارات السياسية على المعطيات التقنية وهو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسى أكثر منه اقتصادى، وهو ذات المعطى الذى كان حاضرا فى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروربى[8]؛
- من أهم العوائق التى حالت دون الانضمام الترسانة القانونية فى الميدان التجارى والتى بقيت متأخرة؛ إضافة إلى البطء المسجل فى تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة قلل من وزن الملف الجزائرى الذى لم يستوعب بعد مجمل التغيرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية؛
- عدم تتناول اتفاقية الجات فى مفاوضاتها قضية تصدير المنتجات الطاقوية، فى حين أن لصادرات الجزائرية قائمة على هذا المنتوج، ولذا رأت أن انضمامها للاتفاقية فى وقت سابق لايخدم مصالحها؛
- عدم توفر الكفاءة لدى الفريق المكلف بالتفاوض مع مسئولى المنظمة العالمية للتجارة؛
- الفشل فى تمرير إصلاحات الجيل الثانى (الإصلاحات الضريبية والمالية، تحرير وتنظيم الأسواق، تطور دولة القانون)، والتى كانت تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية، حيث يعد الاندماج فى الاقتصاد العالمى إحدى المحاور التى دارت حولها هذه الإصلاحات، وينظر إليه كوسيلة للخروج من التبعية للمحروقات ووسيلة لتحسين مستوى المعيشة ويعتبر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربى والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من الأولويات[9]؛
- سعى الجزائر إلى تحقيق الانضمام عن طريق حد أدنى من التحرير المقبول من طرف أعضاء فريق العمل، بما أنه لا يوجد سقف محدد فيما يخص الحماية الاقتصادية؛

- ووجود قطاع اقتصادي مهيمن وهو قطاع المحروقات، الذي يملك حصة ضخمة من الناتج الداخلي الخام، وعائدات الصادرات والموارد الضريبة للدولة، والذي ينتج ريع موقع،لا يقوم بتسهيل إدخال المنافسة في اقتصاد لم يكن أصلا معدا لها.

1-3) مكاسب وعوائق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن انضمام الجزائر للمنظمة، سيترك أثارا مختلفة على الاقتصاد الجزائري سلبية وايجابية، وسوف تتأثر حركة التجارة الخارجية سواء الصادرات أو الواردات، وستكون المنافسة شديدة على المنتجات والسلع الجزائرية. ولقد باشرت الجزائر سلسة من الإصلاحات الاقتصادية والتي تتلائم إلى حد كبير يصل 90% إلى مع القواعد المعدة من طرف المنظمة العالمية للتجارة[10].

بالإضافة إلى كل ذلك فإن إزالة التعريفات الجمركية يمر بوتيرة متصاعدة ليصل في نهاية 2017 إلى التحرير الكلي للتجارة الجزائرية من كل العراقيل الجمركية، وتجدر الإشارة في هذا المجال أن نظام الرسم الإضافي المؤقت DAP، والذي نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 2001 والمقدر بـ 60% والمطبق على بعض المواد المستوردة تم إلغاءه تدريجيا بنسبة 12% سنويا إلى أن اختفى تماما في سنة 2006.

وفي هذا الإطار ستلتزم الجزائر كغيرها من الدول النامية الأعضاء بتنفيذ جميع التزاماتها مقابل الاستفادة من حقوقها في الإعفاءات المختلفة التي تمنحها المنظمة.

وتتجسد الالتزامات في شكل تخفيض الرسوم الجمركية وازالة القيود الكمية والإدارية والفنية المفروضة على التبادل التجاري أو تحويلها إلى رسوم جمركية خلال فترة محددة، والتقيد بأنظمة الجات فيما يخص رخص الاستيراد وقواعد المنشأ، ومكافحة الإغراق، والتقييم الجمركي، الإجراءات الحمائية، والإجراءات البيئية، بالإضافة إلى ذلك تخفيض الدعم المقدم للسلع الصناعية والزراعية.

⊕ سلبيات وعقبات الانضمام:

إن العوامل السياسية والاقتصادية الداخلية تشكل حاليا ثغرات وعقبات أمام تجاوز الرهانات التي ستواجهها الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومن أهم العوائق التي واجهتها أثناء المفاوضات مايلي[11]:

- عدم عضوية الجزائر في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية "الجات" حرمها من المساهمة بشكل فعال وكامل في دورة الأوروغواي (1986-1994)، وعليه فإن الجزائر لم تساهم في تجديد الآليات الجديدة التي تسير العلاقات التجارية الدولية؛
- انعكاسات إستراتيجية إحلال الواردات على العلاقات التجارية للجزائر على رأسها تقليص حصة الصادرات خارج نطاق المحروقات في إطار التجارة الخارجية لبلدنا، واعتبار المحروقات كمحرك للتنمية الوطنية وكمصدر لوسائل الدفع الخارجي وركيزة للقدرة الشرائية للدينار؛
- رغم المحاولات التي قامت بها الجزائر من أجل الانضمام، إلا أنها لم تتمكن من ذلك لعدم تحرير تجارتها الخارجية وضعف صادراتها خارج المحروقات والتي لا تتجاوز في المتوسط حدود 2% من قيمة الصادرات الإجمالية؛

- زيادة المنافسة على المنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية مما سيؤدي إلى انخفاض الكميات المصدرة وانعكاسها على المؤسسات المنتجة؛
- إن إلغاء الدعم الحكومي الموجه لعدد من الصناعات التي يصدر إنتاجها للخارج من شأنه أن يلحق الضرر بالقطاعات المستفيدة منه، وسيؤدي ذلك إلى رفع أسعارها مقابل أسعار السلع الأخرى المنافسة لها وهذا ماسيؤدي إلى انخفاض حجم صادراتها[12]؛
- يعتبر إعفاء المداخيل المتأتية من الصادرات نوعا من أنواع الدعم المقدم للصناعات التصديرية وبموجب الاتفاقية يمنع ذلك الدعم؛
- وعدم وجود خطة واضحة تسير عليها المفاوضات.

كما أن الانضمام يعني أنه على الجزائر، شأنها في ذلك شأن باقي الدول، رفع الحواجز الجمركية ويعتبر هذا بمثابة الضربة القاضية بالنسبة لجهاز الإنتاج الوطني، إلى جانب التنظيم الجديد للإنتاج وخصخصة المؤسسات العمومية.

- **مكاسب الانضمام:**

مثلما أن لهذا الانضمام سلبيات فإن له أيضا انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني يمكن إ يجاز أهمها فيما يلي:

- قد يكون إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة خاصة الحبوب، اللحوم، ومنتجات الألبان، فارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم تدريجيا قد يؤدي إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محليا، وبالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية على إنتاجها؛ وبالتالي منح فرص أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية هامة؛
- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لن يكون إلا أداة إضافية لانتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق؛
- وضع سياسة اقتصادية وتجارية وإستراتيجية تنموية بعيدة المدى، معتمدة على قدراتها الذاتية بالدرجة الأولى، ومطابقة لشروط والتزامات الانضمام؛
- تعتبر العضوية في منظمة العالمية للتجارة حافزا قويا للصناعات الجزائرية لتطوير أساليب إنتاجها والتزامها بالمواصفات والمقاييس العالمية بحيث تصبح سلعا منافسة من ناحية السعر والجودة، وهذا ما سيؤدي إلى تنمية طاقاتنا التصديرية؛
- الاستفادة من المزايا التي تقدمها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية خاصة تلك المتعلقة بتسهيلات الإقراض من المؤسسات المالية والنقدية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛
- إن تحرير الاقتصاد الجزائري وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب للدخول إلى السوق الجزائري من شأنه أن يدفع عملية الاستثمار إلى الزيادة والنمو مما ينعكس إيجابيا على الاقتصاد الوطني من خلال تنوع صناعاته سواء لتلبية الاحتياجات المحلية أو لزيادة الصادرات منها إلى الأسواق الخارجية؛
- دخول الاستثمارات الأجنبية إلى السوق الجزائري سوف تجلب معها الأساليب الإنتاجية المتقدمة ونقل التكنولوجيا وتوطينها مما سيتيح للصادرات الجزائرية مزيدا من القدرة التنافسية في الأسواق العالمية؛

- للدول الأعضاء إمكانية الاستعانة بآلية فض النزاعات للدفاع عن حقوقها ومصالحها التجارية؛
- ضمان مناخ تجاري آمن يتميز بقابلية التنبؤ به، وإضفاء اليقين على العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء؛
- إن الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة لايتعارض مع أي اتفاق يبرم مع الدول العربية مما سينعكس على زيادة الصادرات الجزائرية إلى الأسواق العربية.

وفى هذا الإطار أبدت الجزائر عن رغبتها فى الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية خلال الدورة التاسعة والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعى المنعقد بالقاهرة فى فيفري 2002، وتم اعتماد التصديق على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية من قبل مجلس الوزراء المنعقد فى 2003/02/08، كما صادقت الجزائر على الاتفاقية بموجب المرسوم الرئاسى المؤرخ فى 2004/08/03[13].

وفيما يخص مطابقة التشريع الجزائري مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة حول 12 نصا قانونيا، تم إعدادها ومراجعتها، تمت المصادقة على 11 نصا، ولم يبقى سوى النص الخاص بالتنوع النباتي[14].

إن الجزائر تستعد للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة وقد أبرمت العديد من اتفاقيات الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبى والدول العربية وحتى مع دول شمال أمريكا. وكنتيجة لكل ذلك وللتخفيف من هذه الآثار لابد من إعداد خطة وطنية شاملة لتطوير المنتوجات الجزائرية وتحسين نوعيتها وجودتها وتخفيض تكاليف إنتاجها.

1-4) مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

قدمت الجزائر طلب التعاقد إلى سكرتارية الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والمعروفة باسم "الجات" فى 30 أفريل1987، وفى جويلية من نفس السنة تم تأسيس فوج عمل لدراسة طلب الجزائر للتعاقد فى الجات، وبالتالى شاركت الجزائر فى جولة الأوروجواي كعضو ملاحظ.

إن تبنى فكرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يأتى تماشيا مع التغيرات الاقتصادية التى تعرفها الجزائر. وقد تأخرت الجزائر فى طلب الانضمام لعضوية المنظمة، ويرجع سبب ذلك إلى تشتت أوضاعها الاقتصادية. ولكن بعد التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري نحو الاقتصاد السوق، وإدراكا منه بأن بقاء أي دولة خارج المنظمة سيجعلها غير قادرة على تأمين تبادلها التجاري والتعامل مع الدول الأخرى دون التعرض لمصاعب وعقبات عديدة، علاوة على أنه سوف تطبق عليها من الأطراف الأخرى المتعاقدة قيودا لا تستطيع مجابهتها فى مجال التعامل التجاري فى السوق الدولية[15].

بتاريخ 7 نوفمبر 1994 قام وزير التجارة بإعداد لجنة متكونة من كل الهياكل المهتمة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث كلفت هذه اللجنة بصياغة مذكرة حول هيكل التجارة الخارجية وأبعاد تحريرها[16].

أعربت الجزائر بصراحة عن نيتها فى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك من خلال القرار الذي اتخذه مجلس الحكومة خلال شهر فيفري 1996، حيث بعد إتمام صياغة المذكرة المحتوية على سياسة التجارة الخارجية فى مختلف أشكالها، تم عرضها على مجلس الحكومة فى نهاية شهر ماي 1996 للمصادقة عليها، لتقوم بعدها السلطات الجزائرية بإيداع هذه المذكرة بصفة رسمية على مستوى سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة فى 5 جوان 1996، وتم توزيعها على كل البلدان الأعضاء فى المنظمة، ليتم بعدها تنصيب اللجنة المكلفة بتحضير وتسيير المفاوضات من أجل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فى أكتوبر 1996، والتى يترأسها وزير التجارة وتتشكل من 65 إطارا ساميا يمثلون 23 دائرة وزارية معنية بعملية المفاوضات[17]. وانطلاقا من ذلك، قامت المنظمة العالمية للتجارة بإعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء ويترأسه سفير الأرجنتين مكلف بملف انضمام الجزائر، وتلقت الجزائر السلسلة الأولى من الأسئلة والتى بلغ عددها 174 سؤال من قبل 5 أطراف أعضاء فى المنظمة العالمية للتجارة. وفى 5 جويلية 1997 تم الإجابة على السلسلة الأولى من الأسئلة بعد دراستها من طرف مجلس الحكومة.
وفى أوت 1997 قدمت للجزائر السلسة الثانية من الأسئلة والتى بلغ عددها 170 سؤال طرحت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وكان هدفها التعرف على سياسة الجزائر فى مختلف المجالات.

مع نهاية سنة 1997 شرعت الجزائر فى المرحلة الثانية من المفاوضات الثنائية الأطراف والتى تعتبر أهم وأصعب وأطول مراحل الانضمام، ولكن نتيجة فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة بسياتل والذي شاركت فيه الجزائر، لم تستأنف المفاوضات وتوقفت[18].

فى7 فيفري 2002، تم انعقاد ثانى اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقدمت الجزائر لأول مرة عروضا أولية فيما يخص السلع الصناعية والتجارية والخدمات، وبعد هذا الاجتماع تلقت الجزائر 353 سؤال من الدول الأعضاء من المنظمة العالمية للتجارة.
وخلال الفترة الممتدة من 25 أفريل إلى07 ماي 2002 انعقد الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بجنيف، حيث اعتبر هذا الاجتماع بمثابة بداية حقيقية للمفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة. وفى 15 نوفمبر 2002 انعقدت الجولة الرابعة من المفاوضات، ومن أهم ما جاء فيها مسألة حقوق الملكية الفكرية والرسوم الجمركية، واخضاع التعريفات الجمركية إلى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة[19].

فى 20 أوت 2003 تم انعقاد الجولة الخامسة للمفاوضات، وقد تركزت هذه الجولة من المفاوضات على تقييم مدى تقدم المفاوضات ومواصلة دراسة نظام التجارة الخارجية فى الجزائر على أساس مذكرة تم تسليمها فى شهر جويلية من نفس السنة بالإضافة إلى وثائق إضافية أخرى. وقد أشارت وزارة التجارة أن عدد الأسئلة التى تلقتها الجزائر إلى غاية نوفمبر 2003حوالى 1200 سؤال[20]. وانعقدت الجولة التاسعة بتاريخ 25 جوان 2004، وقد تضمنت دراسة تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية ودراسة مشروع تقرير فريق العمل ومدى التقدم الذي أحرزته فى أجندة التحولات فى المنظومة التشريعية الجزائرية.

فى 25 فيفري 2005 انعقدت الجولة الثامنة، وأهم ما ميز هذه الجولة هو تقديم الجزائر لعروض متعلقة بالتعريفات الجمركية المقترحة للمنتجات الفلاحية والخدمات، وتخفيض الرسوم الجمركية إلى المستوى المسموح به في المنظمة العالمية للتجارة أي من 0% على 20% للقطاع الصناعى وما بين 0 و25% للقطاع الفلاحى، وهذا يبتعد كثيرا على ما تطبقه الجزائر والذي يصل إلى 45%، وهذا يتنافى وقواعد المنظمة العالمية التى تنص على مبدأ المعاملة بالمثل.
انعقدت الجولة التاسعة بتاريخ 21 أكتوبر 2005، إلا أنها لم تحرز على أي تقدم فيما يخص ملف الانضمام، وبعد ثلاث سنوات من التوقف انعقدت الجولة العاشرة بتاريخ 17 جانفى 2008، حيث تقلصت خلال هذه الجولة نقاط الاختلاف مع الدول الأعضاء فى المنظمة العالمية للتجارة من 150 نقطة عام 2005 إلى 8 نقاط فقط، وقد عززت الجزائر خلال هذه الجولة من قدرتها التفاوضية بالتوقيع على6 اتفاقيات ثنائية مع كل من الأوروجواي وسويسرا وفنزويلا واستراليا والبرازيل وكوبا.

كما أكد فى نفس الجولة وزير التجارة أنه لايوجد من البلدان العضوة فى المنظمة العالمية للتجارة من سيعارض انضمام الجزائر إلى المنظمة. علما أن الجزائر إلى الجولة العاشرة أجابت على 1600 سؤال قدم من طرف الدول الأعضاء كما عقدت 93 اجتماعا ثنائيا مع 21 دولة[21].

وقد تمت الجولة الحادية عشرة من المفاوضات بتاريخ 5 أفريل 2013 بجنيف، وجاءت هذه الجولة بعد توقف المفاوضات مدة خمس سنوات، حيث تقدمت الجزائر بـ 12 عشرة وثيقة تستجيب لأغلب متطلبات الانضمام وتتضمن أجوبة صريحة على الأسئلة المطروحة. وقد تلقت الجزائر دعم 23 دولة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من بينها: البرازيل وفنزويلا والهند والصين بهدف تسهيل التحاق الجزائر بالمنظمة.

قامت الجزائر بتعديل أكثر من 40 قانونا ومرسوما لضمان التكيف وتوفير الظروف الموضوعية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. واعتبر وزير التجارة أن الجزائر مستعدة لبذل الجهود اللازمة لإقناع الدول الأعضاء فى المنظمة، كما أكد أن الجزائر بلغت أكثر من 70% من مسار الانضمام إلى المنظمة. وفى نفس السياق، أوضح وزير التجارة أنه لازالت هناك عقبات يتعين تذليلها والمتعلقة بالخدمات، حيث أبقت عدد من البلدان على إشكاليات مرتبطة بهذا الجانب.

وفيما يخص الجولة الثانية عشرة المنعقدة بجنيف فى 31 مارس 2014 فكانت مخصصة للشق الفلاحى، وكانت المفاوضات محدودة مع الدول التى كانت لها مطالب فى هذا الجانب، وهى زيلاندا الجديدة وأستراليا والأرجنتين، كما استلمت الجزائر أسئلة إضافية من طرف كل من الاتحاد الأوروبى، كندا، الولايات المتّحدة الأمريكية، نيوزلندا واستراليا.

تسعى الجزائر إلى تقديم كافة التفاصيل المطلوبة والاستفسارات، مثل المسائل المتعلقة بطرق الدعم للقطاع الفلاحى ومصاحبة الفلاحين ودعم الصادرات[22]. كما قامت الجزائر خلال سنة 2013 بتكثيف المفاوضات للتوصل إلى إبرام اتفاقات ثنائية جديدة.

إن الجولة 13 من المفاوضات قد حددت خلال الثلاثي الأول من سنة 2015، وحسب وزير التجارة فإن هذا الاجتماع سيكون حاسما بالنظر إلى كونه سيسمح للجزائر بتحديد تاريخ لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية التي تضم 160 دولة، حيث كانت اليمن أخر دولة تنضم إلى المنظمة بتاريخ 26 جوان 2014.

ومن جانبه قال السفير الأرجنتيني ورئيس فوج العمل أن هناك إرادة حقيقية من قبل الحكومة الجزائرية من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وأن هناك تقدم في مسار المفاوضات، مشيرا إلى العمل الكبير الذي ينتظر فوج العمل خلال الأشهر القادمة بداية بالجولة واللقاءات التي سيعقدها مع عدد من الوزراء والوزير الأول لإطلاعهم على أخر المستجدات وطرح الأسئلة على القطاعات. ويعتقد رئيس فوج العمل المكلف بانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية أن الجولة القادمة من المفاوضات سوف تكون الاخيرة وقد تتكلل بدخول الجزائر للمنظمة نهاية 2015[23].

ولكن رغم هذا التقدم الملحوظ الذي أحرزته الجزائر في الجولات الأخيرة من المفاوضات إلا أنه يجب على الجزائر أن تقوم بجهد إضافي والمتعلق ببعض النقاط التي يجب أن تجيب عليها والمتعلقة بقاعدة 51/49% التي تسير الاستثمار، بالإضافة إلى النقطة التي تثير بعض التحفظات والمتعلقة بتحرير الخدمات.

ومن بين الصعوبات التي تواجه الجزائر في مسار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة نذكر[24]:

- غياب إستراتيجية واضحة على المدى القصير والمتوسط؛
- عدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة، وخاصة في ظل التغيرات الحكومية والقوانين وتضارب المعطيات المقدمة من قبل كل هيئة، مما أدى إلى فقدان مصداقية الملف الجزائري؛
- البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة، ما قلل من وزن الملف الجزائري الذي أعيد النظر فيه، على الرغم من التعهدات الأوروبية والأمريكية من دعمه فإنه لم يستوعب بعد مجمل التغيرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية؛
- ووجود الاقتصاد الموازي الذي يضر بالاقتصاد الوطني.

2) الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

في إطار الخطة الشاملة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة، تعمل السلطات الجزائرية على تفادي إصدار أي نصوص تشريعية أوتنظيمية تتعارض مع أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية مع ما يتطلبه ذلك من احترام مبدأ عدم التمييز بين السلع الأجنبية فيما بينها، وكذلك الأمر في شأن الخدمات التي التزمت بها الجزائر تجاه باقي الدول في المفاوضات. وهذا ما ترتب عليه مراجعة مختلف القوانين والأنظمة المعمول بها حاليا لتتماشى مع هذا المبدأ.
قطعت الجزائر شوطا هاما في مسار الإصلاحات، فعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ليست هدفا بحد ذاته بل هي وسيلة من وسائل تحديث نظامنا الاقتصادي والتجاري وتطوير الإطار التشريعي الذي يرعى الاستثمار والتجارة والإنتاج، وتحقيق الإصلاح الضريبي والمالي والإداري، ورفع قدرات الإنتاج لتمكين السلع والخدمات من والولوج للأسواق الخارجية.

2-1) الآثار المحتملة على الصادرات من انضمام الجزائر للمنظمة:

الجزائر كباقي الدول النامية أعربت عن نيتها في الانضمام **للجات** في سنة 1987، ولكنها قوبلت بالرفض بسبب غياب سياسة تجارية واضحة للجزائر آنذاك، التي كانت تعتمد بالدرجة الأولى على صادراتها النفطية في ظل جهاز إنتاجي ضعيف ونقص فادح في حجم الاستثمارات.
وبالرغم أن جولة الدوحة التي بدأت في نوفمبر 2001، تعثرت إلى حد كبير بعد انهيار الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون بالمكسيك في سبتمبر 2003، إلا أن أعضاء منظمة التجارة العالمية توصلوا إلى اتفاق من شأنه أن يؤدي إلى وجود أسواق أكثر انفتاحًا للسلع والخدمات في جويلية 2004، حيث أن إطار العمل المتفق عليه يشتمل على[25]:

- الإلغاء التام لإعانات الصادرات الزراعية؛
- تطبيق نظم جديدة على ائتمانات التصدير، وللمرة الأولى، على المؤسسات التجارية الحكومية؛
- والإبقاء على برامج المعونة الغذائية المنضبطة التي تفي بالاحتياجات الإنسانية والإنمائية.

أثبتت التجربة العلمية منذ انتهاء جولة أوروجواي، أن تنفيذ اتفاقاتها يترتب عنه أعباء ضخمة على الدول النامية، التي تفتقر للقدرات البشرية والمؤسسية والموارد المالية، خاصة مع عدم التطبيق الكامل للجوانب ذات الصلة المباشرة بمصالح الدول النامية من تلك الاتفاقيات. الأمر الذي أدى إلى حرمان الدول النامية من الفوائد التي وعدت بها جولة أوروجواي، وظهر هذا بوضوح مع استعمال الدول المتقدمة للتدابير التجارية الوقائية، مثل مكافحة الإغراق ضد صادرات الدول النامية، وتطبيق معايير مرتفعة للغاية حول الصحة والبيئة تعيق صادرات الدول النامية من النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية.
وبالرغم من ذلك، فإن الدول النامية بما فيها الجزائر لديها مصالح حقيقة في المحافظة على النظام التجاري المتعدد الأطراف، ودعمه وتنميته ليكون أكثر تجاوبا مع احتياجاتها وتحقيق مصالحها استنادا إلى نظم وقواعد تقدم ضمانات أوفر لفرصها في النفاذ إلى الأسواق، ويلعب ذلك دورا رئيسيا في تنمية الإنتاج المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية، التي تهدف إلى التصدير للأسواق الخارجية. إلا أن التجربة أظهرت حتى الآن الصعوبات

التي ينطوي عليها النظام والتي تحد من قدرة الدول النامية على استفادتها من التحيز ضد مصالح الدول النامية، حيث مازال عدد كبير من المنتجات ذات الأهمية التصديرية لها تواجه أعلى نسب التعريفات.
وعلى ضوء ذلك، فإن نصيب الجزائر، المتواضع في حجم الصادرات العالمية والذي بلغ 0.4% في سنة 2004[26]، معظمها منتجات أولية على الأخص البترول، يعد داعيا للتركيز على إجراء إصلاحات داخلية واسعة النطاق في الأجلين القصير والمتوسط، للاستفادة من تحرير التجارة في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف.
وقد يكون للدول المصدرة للبترول مصلحة في إدراج مسائل معينة في منظمة التجارة العالمية في المستقبل، مثل الضرائب المفروضة على الجازولين المستورد ومنتجات بترولية أخرى، وعلى الرغم من عدم تعارض هذه الضرائب مع الالتزامات تجاه المنظمة، إلا أنها يمكن أن تكون محلا لمفاوضات ثنائية بهدف تخفيضها وربطها عند مستويات محددة[27].

- **الآثار المحتملة على الصادرات من المحروقات:**

تتمثل أهم انعكاسات انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة فيما يلي:

- تم تناول التجارة في البترول بمعزل عن النظام التجاري المتعدد الأطراف لأسباب عديدة، إلا أن جولة أوروجواي تناولت بعض المسائل المتصلة بهذه التجارة، وقد يكون للدول المصدرة للبترول مصلحة في إدراج مسائل معينة في منظمة التجارة العالمية في المستقبل مثل الضرائب المفروضة على الجازولين المستورد ومنتجات بترولية أخرى، وعلى الرغم من عدم تعارض هذه الضرائب مع الالتزامات اتجاه المنظمة، إلا أنها يمكن أن تكون محلا لمفاوضات ثنائية بهدف تخفيضها؛
- لا يوجد ضمن الاتفاقيات خاصة بالقطاع النفطي، وانما يوجد مبادئ واشارات في العديد من الاتفاقات يمكن الاستفادة منها، ومن هذه الاتفاقيات والمبادئ ما يلي:
  - ✓ المبادئ الأساسية الواردة في اتفاقية "الجات" لسنة 1994 (أي المرتبطة بإعلان مراكش) التي تشير إلى حق الدول المصدرة في المحافظة على الموارد الطبيعية، وهو الأمر الذي قد يفسر حقها في القيود التي تفرضها على مستوى الإنتاج والصادرات من النفط والغاز[28]؛
  - ✓ تحظر أحد قواعد "الجات" سياسة التسعير المضاعفة التي لا تخضع لعوامل السوق، بحيث تكون القاعدة هي عدم خفض الأسعار المحلية و/أو زيادة الأسعار في الأسواق الخارجية. حيث طالبت عدة دول بإلغاء دعم الأسعار باعتباره إعاقة للانتقال الحر للسع وإدماج الخدمات المتعلقة بالطاقة ضمن العرض الخاص بتجارة الخدمات، بينما يطالب الطرف الجزائري معالجة خاصة للقطاع الطاقوي سواء بالنسبة للمنتجات أو بالنسبة للخدمات المتعلقة بالطاقة[29]؛
- تشترط الجزائر كغيرها من الدول النفطية الراغبة في الانضمام إلى المنظمة، إدراج النفط ضمن الموارد الطبيعية التي يحق لها التصرف بتجارتها، اقتداء بالمكسيك التي لم تنضم إلى الجات سنة 1986 إلا بعد الموافقة على شرطها الداعي إلى سيادتها على مواردها من الطاقة، وحسب الاتفاقية يحق للمكسيك فرض قيود على التصدير للحفاظ على الموارد الطبيعية خاصة قطاع الطاقة؛
- وسوف تتلتزم الجزائر كغيرها من الدول المصدرة للبترول بعدم تحديد الصادرات النفطية إذا كان الهدف منها رفع الأسعار.

- **الآثار المحتملة على الصادرات خارج المحروقات:**

يمكن توضيح إنعكاسات الانضمام على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من خلال النقاط التالية[30]:

- تقوم الدول المرشحة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بإلغاء الدعم المقدم لقطاع الصادرات خارج المحروقات، مثل ما هو معمول به فيما يخص الصادرات الجزائرية من التمور التى تستفيد من دعم الصندوق الخاص بترقية الصادرات FSPE؛
- إزالة المساعدات المقدمة للقطاع الزراعى، وفرض ضرائب على القطاع؛
- وفيما يخص الشرط الموضوع من طرف السلطات الجزائرية والمتمثل فى الحد الأدنى لرأس المال المقدر بـ20 مليون لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة في الاستيراد، والذي جاء مع دخول القانون الجديد المتعلق بتطهير التجارة الخارجية حيز التنفيذ فى سبتمبر 2005، عرف عدد المستوردين تراجعا محسوسا ليصل عددهم إلى غاية 30جوان 2006 إلى 21671 مؤسسة مستوردة، بعدما كان يصل إلى 40.000 مستوردا قبل ذلك[31]. إلا أن هذا الإجراء لا يتماشى مع قواعد المنظمة ولذلك طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الجزائر إلغاء هذا الإجراء؛
- الرفع من قيمة صادراتها وتنويعها، ويكون هذا باستثمار المساعدات التقنية الضرورية التى توفرها المنظمة، ويمّكن الخبراء الاقتصاديين الجزائريين من التحكم فى آليات التجارة الدولية؛
- ستستفيد الجزائر، من انخفاض الرسوم الجمركية على الصادرات الجزائرية من جانب الدول المستوردة لها مما سيفتح المجال واسعا أمام الصادرات الجزائرية للدخول إلى أسواق جديدة والتوسع فى الأسواق التقليدية؛
- الاستفادة المنتظرة للصادرات الزراعية الجزائرية من تخفيضات الدعم التى تنص عليها الاتفاقية، سيؤدي إلى رفع الكفاءة التنافسية لها مقابل الصادرات الزراعية للدول الأخرى فى الأسواق العالمية، وخاصة أسواق دول الأورولاند؛
- بصفة خاصة، تستفيد الدول النامية العضوة فى المنظمة من بعض الإعفاءات التى تمس القطاع الزراعى، من خلال الإعفاء لمدة تصل إلى 10 سنوات، كما يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لمدة تصل إلى ثمانى سنوات[32]؛
- إن الدخول فى منظمة التجارة العالمية سيكون حافزا قويا للصناعات الجزائرية لتطوير أساليب إنتاجها والتزامها بالمواصفات والمقاييس العالمية بحيث تصبح سلعا منافسة من حيث السعر والجودة، وبالتالى انعكاس ذلك على المزيد من الكميات المصدرة منها إلى الأسواق الدولية؛
- إن المنظمة ستوفر مجالات عديدة لتعزيز التعاون مع الدول المشاركة فيها لتبادل الخبرات والكفاءات واقتراح السياسات من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية فى الصناعات الوطنية مما يتيح المجال واسعا أمامها للتطور والنمو وانعكاس ذلك على حجم تصديرها إلى الخارج؛
- حسب دراسة حديثة أعدها المنتدى الأورو– متوسطي لمعاهد الاقتصاد FEMISE « Forum Euro–Méditerranéen des Instituts Economiques » تحت عنوان (PROFIL PAYS DU FEMISE ALGÉRIE 2005)[33] من المتوقع نمو الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بوتيرة بطيئة لتصل في حدود سنة 2015 إلى1مليار دولار أمريكي، وهذا ما يبين

أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لن يكون له أثرا كبيرا على دفع عجلة الصادرات خارج المحروقات فى المدى القصير والمتوسط، وهذا على الأقل إلى غاية سنة 2015.

2-2) الآثار المحتملة على الاقتصاد من انضمام الجزائر للمنظمة:

تشكل المنظمة العالمية للتجارة أحد الركائز الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، التي تنظم العلاقات التجارية الدولية. والتي تعنى بالجانب التجاري وتسعى بالإضافة إلى تحرير التجارة إلى توفير إطار مؤسسي مشترك لإدارة العلاقات التجارية بين أعضائها فيما يخص المسائل المتعلقة بالاتفاقيات والآليات القانونية المرتبطة بها. ويتطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الخضوع إلى متطلباتها سواء من حيث القوانين المحلية أو القوانين التي تنظم العلاقات الخارجية. ويتضح أن الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية ونتائجها، وبالتالي على قدرة المفاوضين الجزائريين، ومدى التحكم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق وشروط انضمام متوازنة مع عدم الإفراط فى تقديم التنازلات والالتزامات حتى لايلحق الضرر الكبير باقتصادنا.

⊕ الآثار المحتملة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن توضيح أثار الانضمام على المنظمة العالمية للتجارة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى ما يلي[34]:

- تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية الوطنية فى ظل المنافسة الأجنبية؛
- الاستفادة من التطور التكنولوجى الذي تعرفه الصناعة الأجنبية من أ تطوير الصناعة المحلية؛
- تشجيع وزيادة الاستثمار الأجنبى؛
- تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- انفتاح الاقتصاد الجزائري من خلال الانضمام إلى المنظمة، سيسمح بإنشاء مشاريع ومؤسسات مصغرة وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبى للاستثمار فى الجزائر؛
- إعفاء بعض المؤسسات الصناعية نهائيا من الرسوم الجمركية، ما يجعل منتجات هذه المؤسسات قادرة على فرض وجودها فى الأسواق العالمية؛
- وتوفير السلعة الصناعية وتنويعها وبجودة عالية.

وعلى الرغم كل هذه الايجابيات، إلا أنه هناك عدة سلبيات يمكن تلخيصها فى النقاط التالية:

- سيؤدي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام أعضاء المنظمة، وهذا ما يعنى إغراق السوق بالسلع الأجنبية، الذي يؤدي بدوره إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب تفضيل المنتج الأجنبى من قبل المستهلك؛
- وارتفاع تكاليف الإنتاج للمؤسسات الجزائرية، وذلك كنتيجة لضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة وغياب الخبرات اللازمة، وهذا ما يحتم عليها تأهيل أداتها الإنتاجية.

الآثار المحتملة على القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الحساسة، ونظرا لأهميته فقد تعثرت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية عدة مرات بسبب عدم الوصول إلى أتفاق بشأن الدعم المقدم لهذا القطاع، وبالنسبة للجزائر فقد حاولت إصلاح هذا القطاع عن طريق إدخال تعديلات عديدة على السياسة الزراعية، إلا أنها لازالت تعاني من التبعية الغذائية بالرغم من الإمكانيات التي تمتلكها. وتعتبر الجزائر مستوردا صافيا للمنتوجات الزراعية، حيث بلغ نصيب الواردات الزراعية في المتوسط خلال الفترة من 1995 إلى 2007 ما يقارب 28.39% وهي نسبة مرتفعة، وتمثل الواردات من السلع الغذائية حوالي 83.45%– سنة 2007– من قيمة الواردات الزراعية.

1– الآثار السلبية على القطاع الزراعي:

يعتبر قطاع الزراعة في الجزائر رهين الظروف المناخية، كما أن قيمة الدعم الحكومي له لايتجاوز 4.5%، وبالتالي أي اتفاق إلغاء الدعم ستترتب عنه آثار سلبية وخيمة خاصة على المدى القصير. يمكن حصرها فيما يلي[35]:

- من المتوقع أن يكون لتحفيض الدعم الزراعي بموجب الاتفاقية الزراعية أثرا مباشرا على الجزائر، إذ سيؤدي انخفاض الدعم الزراعي إلى ترك الأراضي الزراعية مما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج العالمي الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التقليل في حجم الصادرات الزراعية وهو ما يعمل على ارتفاع أسعار الواردات من المنتجات الزراعية، وباعتبار الجزائر واحدة من الدول المستوردة للمواد الغذائية، فإن هذا ما سيعمق من العجز الذي يشهده الميزان الزراعي؛
- يترتب على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، دخول منتوجات فلاحية أجنبية إلى السوق الجزائري، بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي، وتجعل المنتوج المحلي غير قادر على المنافسة.

2– الآثار الإيجابية على القطاع الزراعي:

- من المنتظر أن يؤدي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تمكين صادراتها الزراعية من الاستفادة من التخفيضات في التعريفة الجمركية ومن إزالة القيود غير الجمركية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للصادرات من المنتجات الزراعية، الأمر الذي يتيح بدوره فرص أكبر لنفاذ الصادرات الزراعية الجزائرية إلى أسواق كان يصعب الوصول إليها من قبل؛
- إن زيادة الدعم القطاع الزراعي قد يعود بالفائدة على الجزائر في المدى الطويل، لأن رفع الدعم عن الصادرات الزراعية من المنتظر أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي الوطني، وباعتبار نسبة الدعم الذي تقدمه الجزائر للقطاع الزراعي لا تتجاوز 4.5%[36]، فإنه بإمكانها رفع الدعم إلى الحد الأقصى الذي تسمح به المنظمة العالمية للتجارة والمقدر بـ 10%، وعليه للجزائر فرصة حقيقية لإنعاش القطاع الزراعي وجعله قادرا على المنافسة غب الأسواق الدولية.

الآثار المحتملة على قطاع الخدمات:

تثار كثير من النقاشات حول ما يمكن أن يترتب على تحرير قطاع الخدمات بالنسبة للدول النامية – ومها الجزائر– من تحقيق قدر أكبر من المكاسب أكثر مما تحقق

بالنسبة لها في قطاع السلع، وذلك بالمقارنة بالخبرة السابقة في مجال تحرير التجارة السلعية التي أوضحت تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح تلك الدول.
تعتبر الجزائر من الدول المستوردة الصافية للخدمات، ويشكل بند الخدمات بندا من بنود العجز في ميزان المدفوعات، إذ بلغ عجز ميزان الخدمات 8.6 مليار دولار أمريكي سنة2009 باعتبار أن السوق النفطي الجزائري هو أكبر الأسواق المستوردة للخدمات، كما أن ضعف المؤسسات الجزائرية العاملة في قطاع الخدمات، لعدم تمتعها بالمزايا التكنولوجية وضعف قدرتها على عرض وترويج خدماتها في الأسواق الدولية، زادت من حدة هذا العجز. وكما أن الآثار المرتقبة من تحرير قطاع الخدمات تختلف باختلاف القطاعات الخدمية، ومن هنا نحاول استقراء الآثار المتوقعة على بعض الخدمات:

- **1– الآثار على الخدمات المالية والمصرفية:**

- إن إقامة فروع للبنوك الأجنبية في الجزائر في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية سوف يؤدي إلى جلب التكنولوجيا الحديثة؛
- إن تحرير وتحديث الجهاز المصرفي والمالي، قد يؤدي إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج؛
- إن تحرير قطاع خدمات التأمينات يعود بالنفع على المواطن الجزائري الذي ستتاح أمامه فرصة للحصول على خدمات تأمينية متميزة، ويصبح على شركات التأمين الجزائرية أن تتأهب للمنافسة عن طريق رفع كفاءة الأداء وتطويره وتقديم خدمات متميزة لتظل قادرة على البقاء في السوق.

- **2– والآثار على السياحة:**

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الخدمية الرئيسية في الجزائر على الرغم من عدم استغلال كل الإمكانيات المتاحة في هذا المجال، لذا فإن التحرير الجزئي لهذا القطاع الهام سيوفر المزيد من الاستثمارات السياحية بما يدعم الطاقة الاستيعابية ويزيد من فرص التدفقات السياحية. كما أنه من المتوقع أن يشهد قطاع السياحة انتعاشا كبيرا خلال الفترة المقبلة، حيث ينعكس ذلك إيجابيا على ميزان الخدمات بصورة مباشرة.
ورغم كل ما سبق، إلا أن آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة في مجال الخدمات ستكون مكلفة جدا خاصة في المدى القصير، وذلك نتيجة عدم تهيئة القطاع للمنافسة، وعليه يتعين وضع خطة إستراتيجية للنهوض بهذا القطاع الحساس[37].

- **الآثار المحتملة على حقوق الملكية الفكرية:**

بعكس الدول المتقدمة التي توجد لديها القدرة على متابعة حقوق الملكية لمواطنيها وذلك بحكم وجود الشركات الكبرى الأم فيها، فإن الجزائر لا تزال تتشغل بمسائل كثيرة علاوة على أنها كمثيلاتها من الدول النامية الأخرى تعاني من هجرة الأدمغة باتجاه الدول الصناعية الأخرى، الأمر الذي يجعل هذه الدول الصناعية مقرا لتسجيل المبتكرات والاكتشافات. وعليه، فإن الجزائر سوف تتحمل تكاليف في سبيل استيراد التكنولوجيا في مختلف القطاعات: الصناعة، الاتصالات والمعلومات، الاختراعات الجديدة في مجال الأدوية، تكنولوجيا الإلكترونيك من هواتف وكمبيوتر وغيرها، ولا يبقى لها إلا بديلا واحدا هو تطوير القدرات الذاتية في مجال البحث العلمي، ويحتاج هذا البديل إلى موارد هائلة سواء مالية أو بشرية في فترة زمنية طويلة قبل أن تؤتي ثمارها[38].

خاتمة:

إن تحرير التجارة هو الاتجاه الصحيح الوحيد للتنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو عالية لما لتحرير التجارة من تأثير مباشر فى الإنتاج والاستهلاك والعمالة والاستثمار. وتعد المنظمة العالمية للتجارة من المنظمات الدولية التى ازدادت أهمية منذ نشأتها إلى يومنا هذا وأصبح الانضمام لها من المسائل التى تهم الدول فى الوقت المعاصر.

ويعتبر مسار الجزائر فى سعيها للانضمام إلى هذه المنظمة والذي لم يتحقق بعد من أطول المسارات، وهذا يرجع إلى أنها من جهة تسعى للانضمام لهذه المنظمة لاستعمالها كمشرع ومحفز ومرشد للإصلاحات التي تقوم الحكومة بتطبيقها، ومن جهة أخرى فهى تخشى الانضمام نظرا للآثار المتوقعة على اقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري، حيث تعتبر خصائص الاقتصاد الجزائري والفشل فى القيام ببعض الإصلاحات أحد أهم معوقات الانضمام.
إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لا تأخذ معناها كاملا إلا من خلال ربطها بالإصلاحات الاقتصادية التى يولدها ويشرعها هذا الانضمام، حيث يمكن استغلالها فى بداية عملية الإصلاح لتبرير التغيرات المؤسسية والتنظيمية والهيكلية التى تحملها الإصلاحات الاقتصادية.

تهدف الجزائر من وراء الانضمام إلى:
- تنويع التجارة ورفع المستوى العام للقدرة التنافسية، تحضيرا لمواجهة آثار المنافسة الناتجة عن التواجد الأجنبى فى السوق المحلية؛
- تشجيع الاستثمارات اعتمادا على نجاح الإصلاحات المطبقة إضافة إلى الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية؛
- الاهتمام بزيادة إنتاج السلع الغذائية، وخاصة القمح، وتحسين نوعيتها ليس بهدف الحد من تكاليف استيرادها فحسب، بل لتصدير بعضها والاستفادة من الأسعار المرتفعة لهذه السلع على مستوى العالم، وزيادة الموارد من النقد الأجنبى؛
- وتثمين اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبى، والاستفادة من الخبرة والأموال الأوروبية من أجل رفع مستوى أداء المؤسسات الجزائرية، وجعل هذا الاتفاق إطارا للشراكة المتوازنة وبابا للاندماج في الاقتصاد العالمي.

وانطلاقا من ضرورة الاندماج فى الاقتصاد العالمى، لابد على الدول النامية ومنها الجزائر أن تجد الآلية المناسبة للتعامل مع المنظمة العالمية للتجارة بشكل يحقق لها الفائدة التى توفرها الاتفاقيات التى تتضمنها المنظمة والفرص التى تعطيها للاستثمار الأجنبى، إضافة إلى فتح المجال أمام الصادرات السلعية والخدمية للدخول إلى الأسواق العالمية.
كما تبقى مسألة الانضمام من المسائل الهامة ذات الآثار المحتملة على كافة القطاعات دون استثناء، فلا يجب أن تكون حبيسة الحكومة أو الرئاسة، لأن الأمر يتعلق بمستقبل البلاد بل أكثر من ذلك بسيادتها. وعليه فإن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية لن يتحقق دون مراجعة عميقة وجذرية للسياسية الاقتصادية المتبعة.
ومنه لابد أن يفتح نقاشا واسعا يمس المؤسسات المنتخبة والمتعاملين الاقتصاديين وكافة الشركاء للخروج بخلاصة حول ما قد يتقرر فى هذه المسألة.
فالانضمام عملية ليست باليسيرة، تتمخض عنها تنازلات والتزامات تغير النظام التجاري للبلد المرشح للعضوية.

الهوامش والمراجع:

1 سهيل حسن الفتلاوي، «منظمة التجارة العالمي»، ط. دار الثقافة، عمان، 2009، ص 46.

2 ارجع إلى:

- مسعداوي يوسف، « دراسات في التجارة الدولية»، ط. دار هومة، الجزائر، 2010، ص 160؛
- & عبد المطلب عبد الحميد، «الجات وآليات منظمة التجارة العالمية: من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 182.

3 آيات الله مولحسان، «المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية-دراسة حالة الجزائر ومصر»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية (فرع اقتصاد التنمية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 263.

4 سعداوي سليم، «الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وآفاقه»، ط. دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 47.

5 فضل علي مثنى، «الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية»، ط. مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص ص 196-197.

6 بن موسى كمال، «المنظمة العالمية للتجارة، والنظام التجاري العالمي الجديد»، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع علوم إقتصادية)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 450.

7 أنظر المراجع التالية:

- جلاطو جيلالي، «تحديات ورهانات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة»، مجلة البرلمان الجزائري، العدد 1، جويلية 1998، الجزائر، ص ص 69-71.
- سعداوي سليم، مرجع سابق، ص ص 77-80.

8 خزندار وردة، «تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية »، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012، ص 48.

9 KPMG, «Guide investir en Algérie», Rapport KPMG Algérie 2006, 01/01/2010, *http://www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Guide%20investir%20Alg%C3%A9rie%20%202006.pdf*

10BOUKROUH Noureddine, «L'Algerie est à Mi-Chemin de Son Accéssion à l'OMC», Le Quotidien d'Oran, n° 2459, du 04/02/2003,

11 Coopers and lybrand, «The Economic Impact of GATT-WTO Membership on jordan», Anssessment, vol. 01, Main Repot.U.S.AID july 1995, p. 9**.**

12 المنظمة العالمية للتجارة، « الوحدة الفنية لمنظمة التجارة العالمية»، تقرير عمل، واشنطن، 1997.

13 LEBIB Sid Ali, «La Grande Zone Arabe De Libre Echange» In Revue Des Douanes , n° 06, 2005, p. 5**.**

14 C.N.E.S. (Conseil National Economique et Social), «Rapport sur La conjoncture économique et sociale du deuxième semestre 2003», Commision de L'évaluation, Alger, 23/05/2004, p. 94**.**

15 آيات الله مولحسان، مرجع سابق، ص 260.

16 Ministère Du Commerce, «Les Perceptives D'adhésion A l'O.M.C.», Direction des études et du commerce éxtérieur, Alger, 1996, p. 8

17 آيات الله مولحسان، مرجع سابق، ص ص269-270.

18 عباس قويدر & براهيمي عبد الله، «أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، 2005، ص 62.

19 سعداوي سليم، مرجع سابق، ص57.
20 نور الدين بوكروح، «النظام التجاري متعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر»، مجلة الفكر البرلماني، العدد الرابع، أكتوبر 2003، ص 140.
21 آيات الله مولحسان، مرجع سابق، ص 274.
22 وزير التجارة، «جولة جديدة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قبل نهاية السنة»، جريدة الخبر، 28 جويلية 2013.
23 مقال، «انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية نهاية2015 »، جريدة الحدث، 2014/10/19.
24 عماري جمعي، «إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية»، أطروحة دكتوراه علوم (فرع تسيير المؤسسات)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 88.
25 وولفنسون جيمس، «التجارة: أهمية مفاوضات الدوحة التجارية»، تقرير البنك الدولي، نيوروك، سبتمبر 2003.
26 Organisation Mondiale du Commerce (OMC), «Statistiques du Commerce International 2005», Paris, p. 23**.**
27 الفرارجي سعد، «طريق التجارة العالمية:من مراكش إلى الدوحة، نظرة على المصالح العربية»، ملفات الأهرام، العدد 41858، 14جويلية 2001.
28 World Trade Organization , Ministerial Conference, Fourth Session, Doha, WT/MIN(01)/DEC/1, Geneva, 20 November 2001**.**
29 Conseil National Economique et Social (CNES), «Rapport sur La Conjoncture Economique et Sociale du Deuxième Semestre 200», Commision de L'évaluation, Alger, juillet 2005, p. 96.
30 OUKAZI Ghania, «Reprise des Négociations en Mai Sur Fond de Divergences», Le Quotidien d'Oran, du 23/04/2006**.**
31 C.N.E.S. (Conseil National Economique et Social), «Note De Conjoncture Du Premier Semestre 2006», Alger, juillet 2006, p. 13**.**
32 بن موسى كمال، مرجع سابق، ص 458.
33 TALHITE Fatiha & Autres, «Profil Pays Du Femise: Algerie», Rapport Femise 2005, Janvier 2006 , p. 87.
34 عماري جمعي، مرجع سابق، ص ص 89-90.
35 آيات الله مولحسان، مرجع سابق، ص 286.
36 ناصر دادي عدون، «الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: أسباب الانضمام النتائج المترتبة ومعالجتها»، ط. دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 161.
37 آيات الله مولحسان، مرجع سابق، ص 315.
38 دحماني خالد، «الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية»، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 240.